الأمم المتحدة

E/2008/NGO/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 May 2008
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

بيان مقدم من جمعية المستشارين الماليين المستقلين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه عملا بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2008/100.

020608 020608 08-33648 (A)

بيان

عُقد المنتدى الدولي السادس لجمعية المستشارين الماليين المستقلين في براغ من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وتناول موضوع ”حرية المستثمرين أو حماية المستهلكين“. وحضر المنتدى مسؤولون من الأمم المتحدة وممثلون من القطاعين الخاص والعام من أكثر من ٣٠ بلدا. وخلص المنتدى الدولي للجمعية المعقود في براغ إلى أن هناك حاجة ماسة لكي يشارك القطاع المالي بنشاط في جهود الأمم المتحدة لمواصلة تحسين تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ولاحظ المنتدى أن التنمية المستدامة بوصفها أحد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، تستلزم نظاما ماليا متماسكا محكوما بالقواعد وملتزما بتنفيذ الحوكمة الرشيدة.

وتعتمد الجمعية في هذه الوثيقة الالتزامات التالية التي تقدم إلى الجزء الرفيع المستوى الذي يعقد هذه السنة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة:

١ - يتعين تعزيز الدور الذي تؤديه الرابطات والاتحادات المهنية الوطنية والدولية التي تدعم تقديم المشورة المالية المستقلة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢ - ستتعاون الجمعية عن طريق أعضائها مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية وأجهزة الشركات والمؤسسات الإشرافية في تعاضد كامل مع الرابطات المهنية المحلية من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين إدارة تضارب المصالح القائمة في القطاع المالي باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة.

٣ - ستشجع الجمعية على قبول المبادئ الأخلاقية الفعالة من أجل تطوير الحوكمة الرشيدة للشركات باعتبارها ركنا أساسيا في القضاء على الفقر.

٤ - تقتضي التنمية المستدامة القيام، في بيئة غير تمييزية، بتطوير المهارات المحلية والمستقلة في مجال الخبرة المالية الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين حالة الثروات الفردية والعامة.

٥ - زيادة التوعية، وقبول دور المؤسسات الحرة والأرباح المشروعة عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

٦ - تشجيع ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وخاصة في القطاع المالي والاستثمارات المستدامة.

٧ - تشجيع فهم احتياجات المستثمرين من أجل مساعدة الحكومات في ترسيخ مسألة المحافظة على خصوصية المستثمر وحمايته من أجل زيادة فرص الاستثمار في الاقتصادات الناشئة.

٨ - إتاحة فوائد المنتجات والخدمات المالية الجديدة، وخاصة داخل الاقتصادات الناشئة والنامية، باعتبارها أدوات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٩ - الترويج بنشاط لميثاق الجمعية بشأن حقوق المستثمرين.

وستركز أنشطة الجمعية على إعادة ترسيخ الثقة المتبادلة بين الجمهور عموما والحكومات والمستثمرين لتحسين صورة المستثمرين والقطاع المالي.